أثر انخفاض أسعار النفط عالمياً على نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق

رؤى محمد كاظم

الملخص:

تناول البحث أثر انخاض أسعار النفط عالمياً على نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق، يهدف إلى معرفة السلوك التاريخي لتحركات أسعار النفط و مساهمة النفط في تحصيل العملات الصعبة و تأثير انخفاض أسعار النفط على النمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق، ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن استمرار هيمنة الإيرادات النفطية على الإيرادات العامة للدولة سيؤدي إلى انعكاسات سلبية خطيرة على النمو الاقتصادي في العراق بسبب التذبذب المستمر لأسعار النفط الخام في السوق العالمي لأسباب اقتصادية وسياسية دولية ولتحقيق هدف وفرضية البحث فقد قسم إلى ثلاثة أجزاء، تضمن الجزء الأول السلوك التاريخي لتحركات أسعار النفط، أما الجزء الثاني فقد جاء بعنوان مساهمة النفط في تحصيل العملات الصعبة، وكذلك الجزء الثالث تحليل أثر انخفاض أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الاجمالي، وأخيراً انتهى البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات.

Abstract:

The research tackles the impact of global oil prices on GDP growth in Iraq. It aims at knowing the historical behavior of the movements of oil prices. the contribution of oil to the collection of foreign currencies and the impact of the decline in oil prices on the growth of the gross domestic product in Iraq. The continued dominance of oil revenues over the public revenues of the state will lead to serious negative repercussions on economic growth in Iraq due to the continuous fluctuation of crude oil prices in the global market for economic and political reasons. In order to achieve the objective and hypothesis of the research. The first part included the historical behavior of the movements of oil prices. The second part was entitled "The contribution of oil to the collection of hard currency." The third part analyzes the impact of the decline in oil prices on GDP growth. Finally. the research concluded with a number of conclusions and recommendations.

مقدمة:

رغم صعوبة المناخ السياسي والأمني، وتعرض الاقتصاد إلى صدمات داخلياً وخارجياً، وضعف الهيكل الاقتصادي وكذلك العقوبات الدولية التي شهدها العراق على مدار (٣٠) سنة أدت إلى تدهور كبير في الجانب الاقتصادي. وبالرغم من امتلاك العراق لأحد أكبر احتياطيات النفط والغاز في العالم إذ تبلغ الاحتياطيات المؤكدة بحدود (١٤٣) مليار برميل، وتتسم تكاليف استخراج النفط بأنها بالغة التدني، رغم ذلك يعاني من تدهور البنية التحتية اللازمة للاستفادة من مصادره الطبيعية. ومن المعلوم أن اقتصاد العراق يرتبط بشكل مباشر ووثيق بإنتاج وتصدير النفط الخام، حيث تشكل صادرات النفط منه (٦٥%) من إجمالي الناتج المحلي العراقي، وحققت (٩٠%) من إيرادات الحكومة الاتحادية في عام (٢٠١٠). ويمثل القطاع غير النفطي النسبة المتبقية (الخدمات، الإعمار، والنقل، والقطاع الزراعي والصناعي ضعيف جداً) والتي تعتمد بشكل كبير على الإنفاق الحكومي، ونظراً للآثار المباشرة من قطاع النفط، والذي تتولى تشغيله شركات نفط دولية، لذلك يتوقف ازدهار العراق ورخائه على استدامة إنتاج النفط الخام وترشيد استخدام الثروة التي يولدها. ومن أجل إيجاد مصدر دخل كبير وسريع للثروة لتصحيح الخلل الحاصل في الاقتصاد العراقي والنهوض به إلى مستويات تتناسب مع حجم مصادره الطبيعية، لجأت الحكومة العراقية إلى تنمية وتنويع مصادر قطاع النفط الاستراتيجي العراقي.

مشكلة البحث:

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية التي تعتمد على مورد طبيعي ألا وهو النفط، ولقد ساهمت الممارسات السابقة للسياسة الاقتصادية والنفطية في العراق على تكريس هذه الريعية من خلال عدم التوجه نحو تنويع الاقتصاد وتحريره، الأمر الذي أدى إلى نتيجة حتمية مفادها شبه الاعتماد الكامل لتقلبات الاسعار للإيرادات النفطية و وصلت إلى أكثر من ٩٠% وهذا ما جعل الاقتصاد العراقي عرضة للمخاطر المترتبة على التذبذب المستمر لأسعار النفط العالمية مما يعمل على عدم الاستقرار للاقتصاد العراقي، ومن ثم فأن مشكلة الدراسة تتمثل في بحث آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العراقي ومدى قدرة العراق في السيطرة على هذه التقلبات وتفادي آثارها أو التقليل منها.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي لان من خلاله يتم الحصول على عوائد مالية، اذ تعتمد الدولة أعتماد كبير على إيرادات النفط

المصدر إلى الخارج كونه يمثل العمود الفقري الذي تعتمد علية في تمويل انشطتها المختلفة للإيفاء بمتطلبات القطاعات الاقتصادية وحاجة المجتمع.

فروض البحث:

تتمثل الفرضية الأساسية التي جاء بها الدراسة بالآتي:

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن استمرار هيمنة الإيرادات النفطية على الإيرادات العامة للدولة سيؤدي إلى انعكاسات سلبية خطيرة على النمو الاقتصادي في العراق بسبب التذبذب المستمر لأسعار النفط الخام في السوق العالمي لأسباب اقتصادية وسياسية دولية.

هدف البحث:

ويهدف هذا البحث إلى معرفة السلوك التاريخي لتحركات أسعار النفط و مساهمة النفط في تحصيل العملات الصعبة و تأثير انخفاض أسعار النفط على النمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق.

خطة البحث:

- المبحث الأول: السلوك التاريخي لتحركات أسعار النفط.
- المبحث الثاني: مساهمة النفط في تحصيل العملات الصعبة.
- المبحث الثالث: تأثير انخفاض أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الاجمالي.
- النتائج والتوصيات – المراجع.

المبحث الأول: السلوك التاريخي لتحركات أسعار النفط :

إن أسعار صناعة النفط وخصوصاً في الولايات المتحدة الامريكية تم تنظيمها من خلال التحكم النفطي وبالتالي السيطرة على مستويات الأسعار النفطية وذلك لعدة سنوات من القرن العشرين، حيث ان أسعار النفط تسلك بشكل كبير سلوك اي سلعة اخرى لسلع الطاقة مع بعض من خصوصيتها مع تقلبات سعرية كبيرة في اوقات انخفاض العرض او ارتفاعه وان دورة أسعار النفط تمتد في بعض الاوقات الى سنوات عديدة استجابة للتغيرات في الطلب النفطي فضلاً عن استجابتها للعرض النفطي لمنظمة اوبك وعرض دول خارج اوبك.[i]

كما أن وفرة حقول النفط الكبيرة في الخمسينات والستينات صنعت زيادات كبيرة في الطاقة الانتاجية ومن اجل المحافظة على توازن العرض والطلب النفطي واستمرارهما فأن لجنة تكساس سمحت للمنتجين في الحقول النفطية لتكساس بضخ النفط بمعدل ٩ أيام لكل

شهر، وقد تُرجم هذا بمعدل استغلال للطاقة الانتاجية قد يصل الى ٣٠ % ولكن في منتصف الستينات بدأت اللجنة بالسماح لمالكي الحقول النفطية بالإنتاج لنسبة اكبر من الطاقات الانتاجية التي حددت من قبل. اذ قامت سكة تكساس بزيادة معدلات استغلال الطاقة من ٣٠% الى ما يفوق ٧٠% بين الاعوام (١٩٦٥ – ١٩٧٠). [ii]

اما في بداية السبعينات فأن الانتاج النفطي في تكساس اصبح متزامناً عند طاقته القصوى مع ذروة الانتاج النفطي في الولايات المتحدة الامريكية وعليه فأن معدلات الاستغلال للطاقة الانتاجية في عام ١٩٧٣ لنفط تكساس هي اكبر مما عليه في اوبك وهذا يدل على ان معدلات الطاقة الاحتياطية في الولايات المتحدة وبقية دول خارج اوبك هي اقل من معدلات الطاقة الاحتياطية لدول اوبك. [iii]

كما يتضح ان منظمة الاوبك خلال المدة الممتدة من عام ١٩٦٠ م وحتى عام ١٩٧٠م لم تنجح في محاولاتها لرفع سعر النفط، فقد ظل السعر المعلن لنفط شرق الاوسط في حدود (١.٨٠) دولار للبرميل للعقد المذكور. وفي عام ١٩٧١ قد ارتفع أسعار النفط الى (٢.١٨) دولار للبرميل نتيجة لتطبيق اتفاقية إيران وعندما تم تخفيض قيمة الدولار رسمياً في ١٧/ كانون الاول / ١٩٧١م مما دعى دول اوبك للمطالبة بتعويض النقص في القيمة الحقيقية لاسعار النفط، وبعد الانخفاض الكبير في القوة الشرائية للعوائد النفطية نتيجة التعامل بالدولار وكان بوقتها متدهور القيمة بالإضافة الى حدوث حرب تشرين / اكتوبر ١٩٧٣ ادى الى اتخاذ منظمة اوبك وعلى وجه الخصوص دول الخليج في مؤتمرها بدولة الكويت قراراً بزيادة الاسعار المعلنة بنسبة ٧٠% دون الرجوع الى الشركات النفطية، مما ادى ارتفاع متوسط سعر البرميل من النفط العربي ليصل الى (٥.١٢) دولار، وبذلك بدأت مرحلة جديدة تحولت فيها البلدان النفطية من تابع للشركات الاحتكارية، الى بلدان تمتلك المقدرة على تسعير النفط. [iv]

كما يمكن القول أن الاسعار النفطية في بداية القرن العشرين وحتى عام ١٩٧٣، اظهرت استقراريه طويلة الاجل في كلاً من الاسعار الاسمية والحقيقية اذ بلغت معدلات أسعار النفط خلال هذه الفترة (محتسبة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٥٠) ١.٤ دولار للبرميل قبل ارتفاعها لتصل الى الذروة مسجلة ٣.٢ دولار للبرميل في عام ١٩٧٣، هذا الاستقرار للأسعار النفطية اعطت اشارات مهمة لافتة للانتباه اولها أن صناعة النفط في هذه المدة تعمل على منحنى معدل تكاليف طويلة الاجل مستقر يتضمن أرباح إعتيادية تقترب الى معدل سعر طويل الاجل ١.٤ دولار للبرميل وثانيهما ان طلب وعرض النفط يتحركان بتوافق حيث الاسواق تتجه نحو التوازن دون أي زيادة كبيرة للطلب والعرض تحتاج تقلبات كبيرة في الاسعار. [v]

الا انه منذ الازمة النفطية الاولى (١٩٧٣) وبعد الازمة الثانية ١٩٧٩ خاصةً فأن طلب النفط وعرضه أظهر تحركات متكررة وغير مؤكدة والتي نتجت عنها ارتفاع لتقلبات الاسعار. [vi]

وفي النصف الاول من الثمانينات قامت اوبك بزيادة انتاجها من خلال زيادة انتاج دول خارج اوبك وذلك محاولة منها لاستعادة حصتها السوقية بعد أن فقدت نسبة كبيرة من حصتها الانتاجية في السوق العالمية مما ادى الى انهيار سعري ليصل سعر البرميل النفطي عام ١٩٨٦ الى عشرة دولارات للبرميل قبل أن يستقر في نطاق (١٨ـ ٢٠) دولار للبرميل في اواخر الثمانينات. ومع انتاج النفط المنخفض وحقيقة عدم التأكد المنخفض بغزو الكويت وما تلاها من حرب الخليج الاولى فأن أسعار النفط سجلت ارتفاعاً في عام ١٩٩٠ الا أن أسعار النفط انخفضت كثيراً وحتى عام ١٩٩٤ حيث وصلت الاسعار النفطية المعدلة بالتضخم الى ادنى مستوى لم تصل الى هذه المرحلة منذ عام ١٩٩٠- ١٩٩٧ ازدادت في استهلاك النفط العالمي بـ ٦.٢ مليون برميل يومياً والتي كانت لمعدلات استهلاك اسيا الحصة الكبرى في هذه الزيادة، اضافة الى ذلك مساهمة الانتاج النفطي الروسي بجزء من هذه الزيادة كما شوهد انخفاض الانتاج الروسي ما بين (١٩٩٠- ١٩٩٦) بحدود (٥) مليون برميل يومياً.

كما يلاحظ ان ازدياد أسعار النفط وصلت الى نهايتها السريعة في عام ١٩٩٧- ١٩٩٨ تحت تأثير الازمة الاسيوية وعدم ادراك اوبك لأبعاد هذه الازمة فيما يخص معدلات الاستهلاك النفطي حيث قامت اوبك بزيادة السقف الانتاجي لها بما يعادل ١٠ % من معدلات انتاجها ليصل الى ٤٧.٥ مليون برميل يومياً في كانون الثاني ١٩٩٨ أثناء تدني معدلات الاستهلاك لدول الباسفيك في اسيا وتوقف النمو السريع في الاقتصادات الاسيوية عام ١٩٩٨.

ويلاحظ أن الحقيقة التي أدخلت الاسعار النفطية في انخفاض حلزوني ليصل الى عشرات الدولارات في عام ١٩٩٨ هي توليفة من الاستهلاك النفطي المنخفض وانتاج اوبك المرتفع. كما أن أسعار النفط أرتفعت لتصل ما يقارب خمسة وعشرين دولار للبرميل بسبب ردة فعل اوبك بتخفيضها للإنتاج النفطي الى ما يصل ثلاثة مليون برميل يومياً مما ادى الى تعافي الاقتصادات الاسيوية في بداية ١٩٩٩.

كما ادى انخفاض الحصص الانتاجية لأوبك لسكون أرتفاع الاسعار وخصوصاً في أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ مما أدت الى انخفاض في الطلب على المنتجات النفطية لستة اشهر كما أدت الى انخفاض في أسعار النفط.[vii]

ومع بدأ احداث العمليات العسكرية في العراق عام ٢٠٠٣ وتحسن الاقتصاد الامريكي والزيادة في الطلب النفطي في الولايات المتحدة وتنامي معدلات الطلب الاسيوي وانخفاض مخزوناتها النفطية قابلها في ذلك ضياع في الطاقات الانتاجية في العراق وفنزويلا. وبهذا سجلت معدلات الاسعار النفطية ٣١ دولار للبرميل حيث أنها ارتفعت بحدود ٩% عن معدلها في عام ٢٠٠٢.[viii]

وفي عام ٢٠٠٤ بدأت ارتفاعات الاسعار النفطية كرد فعل للمعدلات السريعة لنمو الطلب النفطي، واضافة لسعر النفط صاحبة مشاكل التكرير النفطي في المصافي

الامريكية بسبب اعصار كاترينا عام ٢٠٠٥، تلك العوامل كانت أسباب رئيسية لتلك الزيادات في الاسعار للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥ في مديات تتراوح ما بين (٤٠ – ٥٠) دولار للبرميل، كما واصلت الاسعار النفطية ارتفاعها لتتجاوز (٧٥) دولار للبرميل في منتصف عام ٢٠٠٦ م.

وفي النصف الاول من عام ٢٠٠٧ م انخفض الى (٦٠) دولار للبرميل مسجلة بعد ذلك أرتفاع مستمر خلال عام ٢٠٠٨ لتسجيل أعلى مستوى لها في حزيران عام ٢٠٠٨ الى (١٤٨ دولار للبرميل) ويلاحظ ارتفاع الاسعار في هذه المدة الى عوامل منها انخفاض في الاحتياطي النفطي والتخوف المتعلق بالذرة النفطية والتوتر السياسي في الشرق الاوسط ومن ثم مضاربة الاسعار النفطية. [ix]

كما ان حالة الركود العالمي أدت الى انخفاض أسعار النفط الخام الى (٦١) دولار للبرميل عام ٢٠٠٩ م، ولكن الاسعار عادت للارتفاع عام ٢٠١٠ لتصل الى(٧٧.٤). [x]

وعليه فأننا نلاحظ اتجاه أسعار النفط نحو الانخفاض بشكل متزايد لذلك نرى انخفاض الاسعار (٧٥) دولار للبرميل عام ٢٠١١، الى (٧٠) دولار للبرميل عام ٢٠١٢ م. ثم الى (٦٢- ٦٥) دولار للبرميل عام ٢٠١٣ م ثم يتراوح ما بين (٥٨ – ٦٢) دولار للبرميل في عام ٢٠١٤ م، والسبب في انخفاض أسعار النفط يعود الى استخدام الوقود الحيوي وتباطؤ النمو الاقتصادي، بالإضافة الى ان الطاقة الشمسية تحل محل النفط. [xi] وفي منتصف ٢٠١٤ بدأ تراجع اسعار النفط. [xii]

وفي عام ٢٠١٥ وبعد مرور شهر واحد انخفض سعر النفط الخام دون (٥٠) دولار للبرميل ويعود السبب الى تحول في سياسة منظمة اوبك من استهداف سعر معين الى الحفاظ على حصتها من السوق للتراجع في الطلب العالمي. [xiii]

وفي عام ٢٠١٦ تبين ان صادرات العراق من النفط الخام سجلت رقما قياسيا في شهر تشرين الثاني لتصل الى أربعة ملايين و٥١ ألف برميل ولم يسبق ان بلغت صادرات النفط الخام هذا المعدل من قبل، وفي شهر اكتوبر / تشرين الاول الماضي وصلت الصادرات الى ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف برميل يوميا.

المبحث الثاني: مساهمة النفط في النقد الاجنبي

تعتمد المساهمة النسبية لقطاع النفط بصورة مباشرة على مقدار القيمة الحقيقية للعوائد النفطية في مقدار ما يدخل للبلد من عملات اجنبية كإيراد عام، وتمثل ضريبة الدخل عن ارباح الشركات في العراق، حيث تشمل العملات الاجنبية كل ما تدفعه الشركات كأجور للعمال في القطاع الصناعي وعلى شراء حاجاتهم من السوق المحلية كشراء السلع والخدمات المختلفة، اما بعد تأميم النفط فتعتبر الصادرات النفطية الاساس الاهم في توليد تلك العوائد. واصبحت النتيجة ان اعتماد العراق على استيراد

الكثير من المواد الاولية والسلع المصنعة ونصف المصنعة واستخدام الخبرات والوسائل الفنية المتواجدة في الدول المتقدمة اقتصادياً، واعتمادها بشكل اساسي على ما يتحقق وما يتوفر، ونرى اهمية الاحتفاظ بموجودات اجنبية (عملة اجنبية) وتكوين الاحتياطي المناسب الذي يقوم بتيسير حركة المدفوعات للدولة. مع العلم ان السلع والخدمات غير النفطية التي يصدرها العراق الى السوق العالمية لا تؤلف دخولها الا نسبياً قليلة من مصادر العملة الاجنبية الداخلة الى البلاد.

حيث ان الازمة الاقتصادية الخانقة التي مر بها العراق نتيجة حرب ايران، تعمقت اكثر من خلال سياسة النظام الاقتصادي واهمالها للقطاع الزراعي والصناعي، كما تصاعد الانفاق العسكري، وانتشار الرشوة والفساد وسوء استخدام الادارة المالية، واخفاق النظام في تحسين المستوى المعاشي للسكان بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية كما يعد برنامج التقشف لعام ١٩٩٠ اخر سلسلة مظاهر الازمة.

جدول رقم (١)

الموجودات الاجنبية من العملات الاجنبية والذهب وقيم الاستيرادات والعجز الفائض للمدة (٢٠٠١ – ٢٠٠٧)

السنة	لدى البنك المركزي			لدى المصارف التجارية			مجموع الموجودات الاجنبية (٧)	اجمالي قيم الاستيرادات (٨)	الفائض او العجز (٩)
	العملات الاجنبية (١)	الذهب (٢)	المجموع (٣)	العملات الاجنبية (٤)	الذهب (٥)	المجموع (٦)			
٢٠٠١	٨٥٨.٦	٠.٧	٨٥٩.٣	٢٩٠٠.٤	٠.١	٢٩٨٠٠.٥	٣٠٦٥٩.٨	٣٩٢٥٠.٨	(٨٥٩٠.٢)
٢٠٠٢	٢١٣٤.٦	٨.٠	٢١٤٢.٦	٧٠٢٥.٠	٠.١	٧٠٢٦٥.١	٧٢٤٩٧.٧	١٣٢٨٠.٢	(٥٩١٢٧.٥)

٢٠٠٣	٤١.٥٨٧	١٥	٤١.٦١٢	١٣٥٧.٦٠٠	٠	١٣٥٧.٦٠٠	١٣٥٧.٦٠٠	١٨٨٧٣.٦٥٠	(١٧٤٧٤.٤٣٨)
٢٠٠٤	١٣.٥٣٦.٩١٩	١١٥.٢٤٧	١٣٦٥٢.١٩٣	٣٣٨٧.٠٦٠	٠	٣٣٨٧.٠٦٠	٤٤٨٧.٠٦٠	٣١٩٥٣.٤٥٠	(١٣٨١٤.١٩٧)
٢٠٠٥	١٩٧٥٨.٦١٩	١٤٢.٧٠٨	١٩٩٠١.٣٢٧	٥٤٤١.٦٦٠	٠	٥٤٤١.٦٦٠	٥٤٤١.٦٦٠	٣٥٢٩٨.٠٠٠	(٩٩٥٥.٠١٣)
٢٠٠٦	٢٧٦٠٤.٨١٩	١٥٨.٨٥٧	٢٧٧٦٣.٦٧٦	٧٧٦٣.١٠٩	٠	٧٧٦٣.١٠٩	٧٧٦٣.١٠٩	٣١٣٣٨.٠٠٠	٤١٨٨.٧٨٥
٢٠٠٧	٣٦٥٥١٨.١٣١	١٩٩٤.١١٣	٣٦٧٥١٢.٢٤٤	٨٣٤٥٥.٧٩٨	٠	٨٣٤٥٥.٧٩٨	٨٣٤٥٥.٧٩٨	٢٦١٧١.٦٠٠	٤٢٤٧٩٦.٤٤٢

المصدر: رحيم حسوني زيارة سلطان، دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق (١٩٥١-٢٠٠٨)، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٠، ص ١٠٦.

كما ادى تأثير المقاطعة الدولية على الاقتصاد العراقي يمكن ملاحظته من خلال تراجع تصدير النفط الخام كما موضح في الجدول رقم (١)، ان الموجودات الاجنبية واجمالي قيم الاستيرادات والعجز او الفائض في تلك الموجودات اثناء المدة (٢٠٠١-٢٠٠٧) من خلال البيانات نلاحظ ان اجمالي قيم الاستيرادات انخفضت بمقدار اكثر من ضعفين (٣٩.٣) الى (١٨.٩) مليار دولار خلال عامي ٢٠٠١ و

٢٠٠٣ (عام الاحتلال) وهذا شكل عجزاً مقداره (٨.٦) و (١٧.٥) مليار دولار خلال المدة المذكورة، كما استمر العجز بالانخفاض تدريجياً خلال السنوات اللاحقة ليبلغ (١٠) مليار دولار عام ٢٠٠٥.

وتبين فيما بعد ان سنوات العجز تحولت الى سنوات فائضة بعد عام ٢٠٠٤ لتبلغ (٤١.٩) و (٤٢٤.٨) مليار دولار خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ على التوالي ونظراً لتحسن الوضع الامني وارتفاع أسعار النفط و زيادة العوائد النفطية بالإضافة الى ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي ولاسيما في المحافظات التي لم تستطع انفاق ما خصص لها خلال السنة واستمرار انخفاض كفاءة الصرف للمشاريع بالإضافة الى تلكؤ مؤسسات الحكومة في خلق البيئة الاستثمارية المطلوبة. [xiv]

المبحث الثالث: : تأثير انخفاض أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الاجمالي

يعد الناتج المحلي أحد المؤشرات المعبرة عن مستوى الاداء الاقتصادي وهو احد مؤشرات القطاع الحقيقي Real Sector Indicators،[xv] إذ بعد الانخفاض الذي شهدته الصادرات النفطية في عام ٢٠٠٣. ويرجع سبب الانخفاض في هذه السنة الى انخفاض الإنتاج النفطي ومن ثم الصادرات النفطية بسبب العمليات التخريبية التي تتعرض لها انابيب نقل النفط الخام. هنا نلاحظ في الجدول رقم (٢) ان اسعار البرميل بدأت بالزيادة من ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٠٩ حيث انخفضت واستمرت بالزيادة بعدها التي تهيمن على الاقتصاد العراقي اذ نجد ان سعر برميل النفط في ٢٠٠٩ هو (٦١.٠٨) الف ب/ي بعد ان كان في سنة ٢٠٠٨ (٩٤.٤)الف ب/ي وهو انخفاض عالي جدا هذا ولابد من الاشارة الى ان انخفاض سعر البرميل لايعود الى التحسن الكبير في مساهمة القطاعات السلعية كالقطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية، كما نلاحظ في سنة ٢٠١٠ الارتفاع الذي حدث لغاية ٢٠١٣ للناتج المحلي الاجمالي والسبب يعود لارتفاع أسعار النفط ويتبين ان الناتج المحلي بدأ يعتمد على تطور القطاعات الاقتصادية في العراق لكل القطاعات الا ان النفط هو الاول والاخير باعتماد العراق على صادراته. [xvi] وشهدت أسعار النفط انخفاضاً تدريجياً ملحوظاً خلال عام ٢٠١٥ بعد ان كان بحدود (١١٠) دولار للبرميل الواحد طوال السنوات الاربعة الماضية (منذ نهاية ٢٠١٠ وحتى نهاية ٢٠١٤). اذ ان الاسعار انخفضت من اعلى مستوى لها وهو (١١٠) دولار للبرميل الواحد في شهر حزيران من عام ٢٠١٥، حيث ان السعر الان وصل الى اقل من (٤٨) دولار للبرميل الواحد تقريبا، وتعود الاسباب التي ادت الى انخفاض سعر البرميل وبدوره اثر على نمو الناتج المحلي وانخفاضه هو:

قلة الطلب العالمي على النفط مع ثبات كميات الانتاج وخاصة من دول منظمة اوبك وتقول وكالة الطاقة الدولية ان التباطؤ المتوقع في نمو الطلب والارتفاع الطفيف

في المعروض من خارج اوبك يؤديان الى التوقع بخفض الطلب على نفط اوبك بمقدار ٢٠٠ الف برميل يومياً ليصل الى ٣١.١ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٦.

تراجع طلب الولايات المتحدة على النفط المنتج في دول منظمة الاوبك وخاصة من السعودية.

أن عوامل العرض والطلب ليست وحدها التي تؤثر في سوق النفط فالاضطرابات التي تعرضت لها الدول كل من اوكرانيا وسوريا و العراق وليبيا وغيرها من الدول لها تأثير مباشر على أسعار النفط وبدوره يؤثر على نمو الناتج المحلي.

تراجع النمو العالمي مما ادى الى تخفيض الطلب على البترول خاصة من الصين. وانخفاض الطلب قابلة لزيادة غير متوقعة في الانتاج من العراق وليبيا. [xvii]

أن هذا الانخفاض في أسعار النفط " لن يبقى شيئاً للاستثمار في الموازنة العامة سوى اعتماد سياسات الاقتراض والعجز والتضخم عبر سعر صرف العملة وبدوره فأن نمو الناتج المحلي سوف يتضرر بسبب الانخفاض المفرط في ظروف الاقتصاد العراقي الراهن".

جدول رقم (٢)

سعر برميل النفط ونمو الناتج المحلي الاجمالي

السنة	سعر برميل النفط (١)	الناتج المحلي الاجمالي (٢)	الصادرات النفطية (٣)	الايرادات النفطية (٤)	نمو الناتج المحلي (٥)
٢٠٠٤	٣٦.٠٥	٤١٦٠٧.٨	١٧٤٥٦	٤١٢.٧٠٩	-
٢٠٠٥	٥٠.٦٤	٤٣٤٣٨.٨	٢٣١٩٩	٥٣٠.٦٥٨	٤.٤
٢٠٠٦	٦١.٠٨	٤٧٨٥١.٤	٢٩٧٠٨	٦٤٢.٧١٢	١٠.١٥
٢٠٠٧	٦٩.٠٨	٤٨٥١٠.٦	٣٧٨٤٧	٧٠٧.٣٠٩	١.٣٧
٢٠٠٨	٩٤.٤	٥١٧١٦.٦	٦١٨٨٤	١.١٢٢.٣٢٦	٦.٦٠٨
٢٠٠٩	٦١.٠٦	٥٤٧٢١.٢	٣٨٩٦٥	٧١٥.٢١٠	٥.٨٦٧
٢٠١٠	٧٧.٤٥	٥٧٧٥١.٦	٥١٤٥٣	٩٨١.٤٤١	٥.٥٣٧
٢٠١١	١٠٧.٤٦	٦٣٦٥٠.٤	٧٩٤٠٨	١.٤٤١.٥٨٢	١٠.٢١٤
٢٠١٢	١٠٩.٥	٧١٦٨٠.٨	٩٣٧٧٩	١.٥٨٧.٤٥٠	١٢.٦١
٢٠١٣	١٠٥.٩	٧٥٦٨٥.٨	٨٩٣٥٠	١.٤٢٣.٥٥٣	٥.٥٨٧
٢٠١٤	٥٦.٥٦	٧٢٧٣٦.٢	٨٣٥٣٩	٩٨٥١١٥٠٤	٣.٨٩-
٢٠١٥	٥٥.٢٣	٧٠٩٩٠.٣	٤٣١١٦	٦٤٤٥٥٢٤٢	٢.٤-
٢٠١٦	٥٧.٩	٧٣٣٢٤.٥	٤٩٢٢٥	٦٩٨٤٦٦٧٩	٣.٢٨٨

المصدر: - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير

الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة.

- OPEC . annual statistical bulletin. other years.

- (٥) نمو الناتج المحلي من عمل الباحث.

شكل رقم (١)

سعر برميل النفط ونمو الناتج المحلي الاجمالي

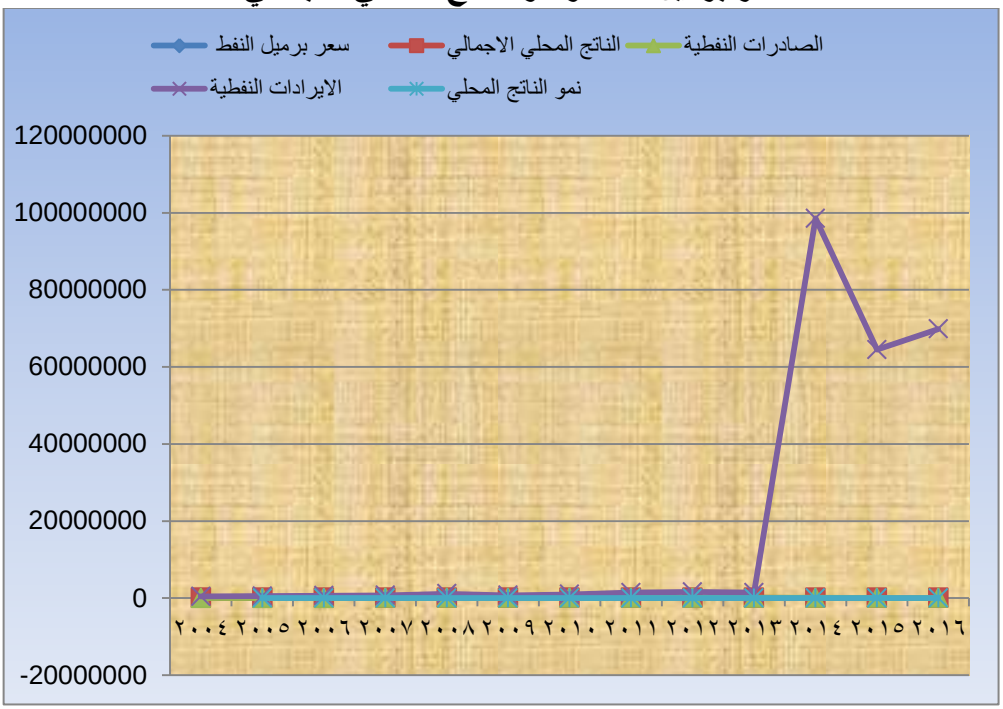

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٢)

النتائج والتوصيات

١- من خصائص الاقتصاد العراقي اعتماده الكبير على الإيرادات النفطية كمصدر أساسي لتمويل الإنفاق العام، أدى إلى تراجع الأهمية النسبية لبقية القطاعات الاقتصادية في المساهمة في تمويل الموازنة العامة، مما سبب تراجع الحصيلة الضريبية ومن أهمها ضريبة الدخل، علماً أن إجمالي الضرائب لا يشكل سوى ١-٢% من إجمالي الايرادات الضريبية وهذا يشكل خللاً واضحاً في بنية الاقتصاد العراقي، إضافة إلى انتشار مشكلة التهرب الضريبي، بسبب تخلف القوانين الضريبية

٢- يخسر الاقتصاد العراقي مبلغ أكثر من مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط الخام مقدار دولار واحد في سعر البرميل النفط الذي يصدرة مما يفاقم من عجز موازنته، على أن يكون الإنفاق الاستثماري هو الضحية لأي هبوط في أسعار النفط، مما يعني توقف عجلة الأعمار والنمو في الاقتصاد.

٣- لابد للدول النفطية وخصوصاً العراق أن تسعى الى تقليل الاعتماد على هيمنة القطاع النفطي والذي طالما ارتبط بتقلبات أسعار النفط، عن طريق تنويع القاعدة الإنتاجية ورفع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي وتفعيل الإمكانات المحلية للتقليل من الاعتماد على الخارج والعمل على تطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية وبالذات القطاعين الزراعي والصناعي ومن خلال الاعتماد على خطط التنسيق والتعاون بين الوزارات والدوائر المعنية واستخدام النهج العلمي المتطور في تلبية متطلبات النهوض بالقطاعين المذكورين بدلاً من التركيز على القطاع النفطي فقط وإهمال القطاعات الأخرى وبما يسهم في تعميق الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني، إضافة إلى قيامها باعتماد سلة عملات في تسعير نفطها وعدم الاقتصار على الدولار الذي يعاني من التذبذب وعدم الاستقرار وتدهوره في معظم الأحيان.

٤- منح القطاع النفطي في العراق وضعاً خاصاً. من خلال وضع خطة تنفذ زمنياً ترفد بالموارد المالية والخبرة البشرية الحديثة والتقنية، كذلك التوسع في منح العقود للشركات الأجنبية مع المحافظة على الحقوق الوطنية وعلى أسس اقتصادية، لغرض زيادة إنتاج وتصدير النفط والإفادة من فوائض الإيرادات النفطية، إذ من غير المعقول أن يبقى هذا المستوى المتدني من الإنتاج والتصدير والعراق يملك احتياطياً كبيراً من النفط الخام.

٥- إنشاء صندوق سيادي مرتبط بالسياسة المالية يعمل كمصدر مالي وكضمان للأجيال القادمة وذلك عن طريق ادخار جزء من الإيرادات النفطية إضافة إلى الإيرادات الأخرى المتنوعة بهدف تعويض العجز المالي وكاحتياطي للطوارئ.

المراجع:

([i])WTRE Ecomomics ,(2009),**oil prices History and Analysis** , update.

([ii])Kaufimann ,K, Robert and Ullman , Ben , (2008) , **oil prices , speculation and Fundamentals : interpreting causal Relationship among spot and futures prices** , Center for)energy and Environmental studies , P(9 –11).

([iii])Martin, Sommer, (2003) ,**Will the oil Market continue to be Tight**? World Economic outlook , IMF.

([iv]) صادق علي يحيى، **الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام خارج منظمة اوبك وتأثيرها في السوق النفط الدولية**، رسالة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة مستنصرية، ٢٠٠٥، ص ١٧- ١٨.

([v])Krichene ,N, Nourddine , (2002) , **world crude oil and natural gas : a demand and supply Model ,Energy Economics** , NO 24.

([vi])Yousefi , Ayoub and wirjanto. S. ,Rong , (2004) **, The empirical role of the exchange rate on the crude oil price formation** , Economics vol.26.

([vii])Ye , Michael and John , Zyren , (2006) ,**Forecasting short-run crude oil price using high-and low inventory variables , Energy policy** . vol .34.

([viii])Wikipedia (2009), (2003-2008) **world oil Market chomology. Htty://en. wikipedia.org.wiki/(2003-2008)world oil Market chromology**

([ix]) جمال محمد نجيب احمد، **تقلبات اسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها في ظل عدم التأكد في السوق الدولية**، رسالة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل،٢٠١١، ص ٤٢-٤٣.

([x]) نبيل مهدي الجنابي، واخرون، **العلاقة بين اسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار بأستخدام التكامل المشترك وسببيه**، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد ٢٠١١، ١، ص٨ .

([xi]) عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الطبعة الاولى**، الدار الجامعية، ٢٠١٥، ص ٣١١-٣١٢.

([xii])Vienna ,Austria,**The outlook for the oil marker in 2016** ,OPEC 13 july 2015, P 47.

([xiii]) البنك الدولي، **انخفاض اسعار النفط**، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة شرق الاوسط وشمال افريقيا، ٢٠١٥، ص ٣.

([xiv]) عباس النصراوي، **الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل ١٩٥٠ – ٢٠١٠**، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، طبعة ١، بيروت، دار الكنوز الادبية ١٩٩٥، ص ١٤٥ -١٦٠.

([xv]) الدكتور فارس كريم بريهي،**الاقتصاد العراقي ..فرص وتحديات**،بحث منشور، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والعشرون،٢٠١١،ص٢٤.
([xvi]) جمهورية العراق وزارة التخطيط الجهاز المصرفي للإحصاء، **تطورات الاقتصادية العربية والعالمية**، على الموقع الالكتروني www.nnabaa.org .
([xvii]) الدكتور سعد جايد مشكور، **آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي**،جامعة المثنى، كلية الادارة والاقتصاد،٢٠١٦، مقال منشور على الموقع الالكتروني www.mn.edu.iq.